

في لقاء التنسيق الوطني

السيد سعيد أمزازي ينوه بالإنجازات والمكتسبات المحققة، ويوصي بالتركيز على أورش الإصلاح التربوي داخل المؤسسات التعليمية

وبعد أن أشاد بالمكتسبات المحققة خلال هذه السنة في تنزيل الأوراش الإصلاحية، شدد السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على ضرورة استرجاع الثقة للمدرسة المغربية، وترسيخ صداقتها لدى الأسر المغربية، وتكثيف الجهود من أجل التنزيل الأنجع لمشاريع الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، محذرا لهذا الغرض الأوراش الأساسية في هذه المرحلة من عمر الإصلاح،



والمرتبطة بتطوير النموذج البيداغوجي، الذي شرعت الوزارة في تنزيهه على مستوى الأسلاك التعليمية. في هذا الإطار، حدد السيد أمزازي المشاريع التربوية لتجديد الفعل التربوي، بدءا بالتعليم الأولي، من خلال تنزيل الإطار المرجعي الوطني

قال السيد سعيد أمزازي، إن الإصلاح التربوي ببلادنا سيدخل منعطفا حاسما بعد المصادقة على مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين، كمرجعية تشريعية تهدف إلى ضمان التطبيق الأمثل لمستلزمات الإصلاح وتأمين استمراريته، داعيا الأكاديميات إلى تنظيم ورشات جهوية في الموضوع، في أقرب الآجال الممكنة، حتى يتم استثمار خلاصات هذه اللقاءات أثناء مناقشة المشروع في دوائر المصادقة عليه.

جاء ذلك خلال أشغال لقاء التنسيق الذي نظم يوم الاثنين 05 مارس 2018 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط، بحضور الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية، والسيدان المفتشين

العامين للوزارة، ورئيس ديوان السيد الوزير، ومديرات ومديري المصالح المركزية، ومديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ومديري المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ومدير مركز تكوين مفتشي التعليم، ومدير مركز التوجيه والتخطيط التربوي، ومديرات ومديري المديرية الإقليمية.

المعياري الذي أعدته الوزارة، وتكوين المربيّات وتعزيز المراقبة التربوية لهذه المؤسسات.

وعلى مستوى سلك التعليم الابتدائي دعا السيد الوزير إلى الاستمرار بالعمل بالمنهاج الدراسي المنقح للسنوات الأربع الأولى للتعليم الابتدائي في مرحلة أولى، ثم اعتماد نفس المقاربة بالنسبة للتعليم الثانوي الاعداي والثانوي التأهيلي في مرحلة لاحقة، وكذا تفعيل المنهاج الدراسي الخاص بالأطفال في وضعية إعاقة، وتنزيل المنهجية الجديدة ذات الصلة بتدريس اللغة العربية، وتجديد تدريس اللغات الأجنبية بالمؤسسات التعليمية.

واعتباراً لردود الفعل الإيجابية التي خلفها مشروع البكالوريا المهنية والمسالك الدولية للبكالوريا المغربية، دعا السيد أمزازي الأكاديميات الجهوية إلى التفكير في إحداث مسارات جديدة. وفي ذات السياق، أشار السيد الوزير إلى أن الوزارة ستتكب في الأمد القريب على مراجعة نظام البكالوريا، ضماناً لتحقيق التناغم الأكبر بين مختلف الأسلاك التعليمية ونظام التعليم الجامعي.

وكمدخل للتنشئة الاجتماعية القويمية، ومناهضة العنف بالوسط المدرسي، وترسيخ مجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة، أكدت كلمة السيد الوزير على ضرورة إعطاء الأولوية القصوى للتربية على القيم والسلوك المدني، في بعدها الوطني والكوني، بهدف تكريس القيم والثوابت الوطنية، والتشبث بالهوية المغربية، ودمج أنشطة الحياة

المدرسية في صلب المنهاج الدراسي، مع التفكير في بلورة أنشطة جديدة، مستوحاة من واقع الحياة الاجتماعية للناشئة، من قبيل مجال السلامة

الطرقية والوقاية من حوادث السير، وسبل تفعيلها بالوسط المدرسي. وفي هذا الصدد يمكن العمل على تعيين منتدبين "Délégués" لتنشيط الحياة المدرسية داخل المؤسسات التعليمية، ممن تتوفر فيهم القدرة على رصد كل السلوكات التي تشوش على الحياة المدرسية.

ولتوسيع دائرة الاستفادة من المعرفة الرقمية، أشار السيد الوزير إلى أهمية تنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالوسطين الحضري والقروي. كما أكد

السيد الوزير على أهمية الدراسة الرئيسية للبرنامج الدولي لتقويم التلاميذ PISA 2018، التي ستنظم أواخر شهر أبريل ونهاية ماي 2018، مع ما سيستتبع ذلك من تكوين المتدخلين وتدريب تلاميذ العينات على استعمال الحاسوب، لاجتياز الاختبارات وتعبئة الاستمارات.

ونظراً لأهمية تأهيل العنصر البشري بالمنظومة التربوية، لفت السيد أمزازي، إلى أن الأكاديميات الجهوية مدعوة إلى تكثيف عملية تأهيل الأساتذة الجدد الذين تم توظيفهم مؤخراً، بتنسيق مع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، عبر توظيف مختلف التقنيات المتاحة في هذا المجال، دون إغفال باقي الأساتذة، الذين يجب أن يتم تكوينهم باستمرار



كما دعاهم إلى تكثيف العمل التنسيقي مع كافة الشركاء (برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجاً)، والتتبع الميداني والمتواصل لمختلف الأوراش المفتوحة للتأهيل، وتتبع إنجاز اتفاقيات الشراكة والمشاريع الموقعة أمام أنظار جلالة الملك، وإيلاء عناية خاصة لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي والمناطق الجبلية



، وتتبع ومعالجة شكايات المواطنين المتوصل بها عبر البوابة الوطنية الموحدة لتلقي الشكايات، وترسيخ ثقافة التعاقد المؤسس على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن، كمدخل لترسيخ حكمة إدارية ناجمة ، والعمل بنفس تعبوي تواصل، كمنهج ينبغي اعتماده بشكل دائم في التعامل مع قضايا التربية والتكوين من أجل تعبئة المجتمع بكافة مكوناته، وإذكاء النقاش العمومي حول المدرسة المغربية.

وهذه المداخل، يقول السيد الوزير، من شأن العمل بها وإيلائها الاهتمام الكافي، تحقيق نتائج ملموسة ستعكس حتماً على تحسين المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة المغربية.

طيلة السنة الدراسية، والاعتراف بالجهودات والمبادرات التي يقومون بها إزاء التلاميذ وفي الفصول الدراسية.

وحتى يتم التمكن من التنزيل الجيد والأمثل لمجمل هذه الأوراش المطروحة، دعت ذات الكلمة التوجيهية مديرة ومديري الاكاديميات الجهوية إلى إرساء آليات مواكبة الأوراش المشار إليها، وتتبعها ميدانياً، عبر

" الفرق التربوية" الموكول إليها هذه المهمة، ناهيك عن وضع مخطط عمل متعدد السنوات واضح في أهدافه وأجاله الزمنية، وتعبئة كل الخبرات الضرورية وطنياً و جهويا وإقليمياً ومحلياً، لتطوير العمل التربوي بالمؤسسات التعليمية.

وفي إطار التهيئ الاستباقي للدخول المدرسي المقبل 2018-2019، حث السيد أمزازي الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على بذل أقصى الجهود للحد من الاكتظاظ، ومضاعفة التعبئة من أجل استكمال عملية تأهيل المؤسسات التعليمية لتكريس تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين والمتعلمات، خاصة في المناطق ذات الخصائص، وتأهيل الداخليات، وتجهيز المؤسسات التعليمية بالمرافق الرئيسية.

في السياق ذاته، اعتبر السادة محمد عواج باسم مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية، وعبد الرحمان بليزید باسم المديرات والمديرين الإقليميين، وعبد السلام ميلي باسم مراكز التكوين التابعة للوزارة، أن ما ورد في كلمته السيد الوزير يعد أرضية خصبة للعمل، للنهوض بالمنظومة التربوية على جميع أصعدة اشتغالها.

كما أكدوا استعدادهم تنفيذ وإنجاز مختلف الأوراش الواردة في خارطة الطريق التي قدمت خطوطها العريضة خلال هذا اللقاء التنسيقي الوطني، بما يخدم مصلحة المتعلمين والمدرسة المغربية، فضلا عن تقديمها أي خارطة الطريق-مجالات عمل قيمية بتنزيل جيد لمشاريع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

بعد ذلك، عقد السيد الوزير اجتماعا تنسيقيا مع المديرات والمديرين المركزيين، ومديرة ومديري الأكاديميات الجهوية، ومديري مراكز تكوين الأطر، تناول خلاله سبل تعزيز التنسيق بين الأكاديميات ومراكز التكوين، وضرورة إيلاء المشاريع الإصلاحية قيد التنزيل الأهمية القصوى، وكذا تسريع وثيرتها، إلى جانب الاشتغال على أفكار جديدة لتطوير المنظومة التربوية، وإبراز الممارسات الجيدة والتعريف بها. وبالموازاة مع هذا الاجتماع التنسيقي، تم تنظيم ورشة حضرها السيدات والسادة المديرات والمديرين الإقليميين، وفيها تم الاستماع إلى ثلاثة عروض تقدم بها كل من:

- يونس بنعكي، مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات تطرق فيه إلى الحكامة المالية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، على مستوى التأطير الميزانياتي برسم سنة 2018، وتأهيل المؤسسات التعليمية، وبرامج التنمية الترابية (برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، واتفاقيات الشراكة المتعلقة بهذا البرنامج، التي تشمل 13 اتفاقية وتغطي سبع جهات بالمملكة)، ومجال البناءات والممتلكات.

- ومحمد الساسي، مدير التقييم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات،

استعرض فيه مختلف جوانب تنظيم الدراسة الرئيسية للبرنامج الدولي لتقويم التلاميذ 2018 PISA، والإجراءات المصاحبة لها.

- وعزيز نحية، المدير المكلف بالحياة المدرسية، بسط فيه سبل تفعيل أدوار الحياة المدرسية، ومشروع المؤسسة، كآلية من بين آليات أخرى للارتقاء بالمنظومة التربوية.

وقد اختتم هذا اللقاء الوطني بتأكيد الجميع على استعدادهم لكسب رهان الارتقاء بالمدرسة المغربية، والرفع من جودتها، وترسيخ مكانتها، بما يجعل المنظومة التربوية تكسب ثقة المجتمع في منظومة التربية والتكوين كقطاع حيوي واستراتيجي، يرتبط النجاح فيه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

